2026/42
واردات عدد .....
17 جوان 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلّق بالمصادقة على مخطّط التنمية 2026-2030.

فصل وحيد : تتمّ المُصادقة على مخطّط التنمية 2026-2030 الملحق بهذا القانون.

2026/42

2026/42
واردات عدد .....
17 جوان 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلّق بالمصادقة على مخطّط التنمية 2026-2030)

يندرج إعداد المخطط في إطار الحرص على حوكمة الشأن العام وفقا لمتطلبات المبادئ الدستورية والإستجابة لتطلعات الشعب التونسي عبر تحقيق الإندماج الإقتصادي والإجتماعي الشامل والعادل في إطار وحدة الدولة.

ويكتسي مخطط التنمية 2026-2030 أهمية بالغة بالنظر لخصوصية المرحلة ورهاناتها مع ما تفرضه التحديات المطروحة من تجميع القوى والقدرات لتحسين الوضع المعيشي لكل الفئات وبناء مستقبل أفضل بفضل تأمين العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة والتّوزيع العادل للثّروة.

ومن هذا المنطلق، إعتمد إعداد المخطط على المنهج التصاعدي الذي يجسد الديمقراطية الحقيقية من خلال تمكين المجالس المحليّة والمجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم من إعداد مقترحات مشاريع المخططات المجالية تتضمن بالخصوص ضبط الأولويات والأهداف دون وصاية عليها.

وقد انطلقت أشغال إعداد المخطط منذ صدور المنشور عدد 10 بتاريخ 22 أفريل 2025 المتعلق بإعداد المخطط التنموي 2026-2030، حيث تولّت وزارة الاقتصاد والتخطيط على إثره إصدار أدلة إعداد المخططات المجالية وتقارير السياسات التنموية والتقارير الأفقية وتوفير المرافقة الفنية والوثائق اللازمة لأعمال المجالس طيلة مسار إعداد المخطط لأداء مهامها. وتمّ خلال المرحلة الأولى للإعداد تنظيم لقاءات بين المجالس وممثلي مختلف الهياكل الفنية بغرض تقديم كل التوضيحات المطلوبة من قبل أعضاء المجالس.

وتوصّلت الوزارة في الآجال بالتقارير المعدّة تصاعديا من قبل المجالس لتنطلق مرحلة التدقيق والتأليف بين جميع المقترحات وتضمينها بوثيقة المخطط الوطني.

وأبرزت تقارير المجالس جملة من التحديات الهيكلية المتراكمة وتفاوت مؤشرات التنمية في ظل محيط عالمي يشهد تحولات جيواستراتيجية متعددة الأبعاد متعلقة بتسارع نسق التطور التكنولوجي واشتداد

2026/42

المنافسة وتقلب أسعار المواد الطاقية والغذائية والمواد الأولية وتغيرات أسواق العمل. هذه التحوّلات تطلّبت إعتماد خيارات إستراتيجية مبنيّة على توجّهات قادرة على تحويل التحديات إلى فرص تضمن تكريس عدالة التنمية وإدماج مختلف الفئات والجهات في الدورة الاقتصادية وتطوير هيكلة الإقتصاد وتعزيز قدرته على الصمود.

إنطلاقا من التحديات تضمن مخطط 2026-2030 جملة من الإصلاحات وبرامج إستثمار تستند إلى توجهات كبرى تضمن تناغم السياسات التنموية وتعزز التوازن بين متطلبات النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية والمجالية وترسخ البعد الإجتماعي كخيار إستراتيجي ثابت للدولة.

وتتمثل التوجهات الكبرى للمخطط في:

- **ضمان تنمية إجتماعية عادلة وشاملة** من خلال تقليص معدلات الفقر والهشاشة وتعزيز منظومات الحماية الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص في النفاذ إلى التعليم والصحة والشغل والسكن اللائق.

- **تحقيق تنمية مجالية متوازنة** واندماج إقتصادي وإجتماعي شامل وعادل بين الجهات من خلال الحد من الفوارق المجالية وتعزيز جاذبية الجهات.

- **تعزيز النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية** بفضل دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز الإبتكار والبحث وتحفيز الإستثمار وتطوير وبناء الموانئ والطرقات وغيرها من المرافق الأساسية.

- **تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة** عبر حسن إستغلال واستدامة الموارد المائية وتعزيز الاستقلالية الطاقية والحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي والنهوض بالمنظومات الفلاحية.

- **تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام** من خلال الرفع من أداء الإدارة وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي واصلاح الهياكل والمؤسسات العمومية.

وفي إطار الحرص على تجسيم أهداف المخطط وما يتطلّبه ذلك من حتميّة التعامل مع المتغيرات المستقبلية والتطوّرات المحتملة تمّ التنصيص على إعتماد منظومة متابعة وتقييم دورية لتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التنموية من خلال إعداد تقرير سنوي في إطار الميزان الاقتصادي وتقرير تقييمي نصف مرحلي حول تنفيذ المخطط.

ونظرا لاستيفاء مراحل إعداد وثيقة المخطط وبهدف إكسابه الصبغة القانونية وفقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 75 و77 منه، تم إعداد مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2026-2030 والمتضمن لفصل وحيد.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.